

2025-12-18

متابعة حالة

التفتيش تحت التهديد

بين السيادة والرقابة

منذ دخول اتفاق وقف إطلاق النار حيز التنفيذ في 27 تشرين الثاني (نوفمبر)، برزت "لجنة الميكانيزم"، آلية المراقبة الخماسية برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، كقناة رسمية للتعامل مع الادعاءات الإسرائيلية بوجود خروقات، من دون إلزامها بتنفيذ المطلوب منها وفق الاتفاق، بل منسجمة معها في مطالبها غير المنصوص عليها، وضاغطة على الطرف اللبناني لدفعه إلى مفاوضات مباشرة مع العدو حول المسائل محل الاختلاف، للاتفاق على ترتيبات أمنية وعلى ترسيم الحدود ولرسم مستقبل للعلاقة "الودية" بينهما.

إسرائيلي: بروباغندا السرد التحيزي

لطالما عمدت إسرائيل منذ تشكيل "لجنة الميكانيزم" (أول إجتماع رسمي لمناقشة الخروقات كان في 10-12-2024) إلى تقديم بلاغات عن "خروقات" يقوم بها حزب الله، في منطقة جنوب نهر الليطاني، ومنها طلبات منع "إعادة التمركز" حتى المدني منها داخل القرى وتهديدها بإطلاق النار. وتقديمها طلبات رسمية لوضع آلية تضمن عدم قيام حزب الله بنقل أسلحة من شمال الليطاني إلى جنوبه ووضع "بروتوكول التفتيش"، وتقديمها إحداثيات لمواقع "يشتهه" أنها مخازن لم تدمرها الحرب ليقوم الجيش اللبناني بالنيابة عنها بتدميرها، وتم منع الجيش، بقرار أمريكي، من الاستفادة منها لتحسين قدراته. وعندما كانت إسرائيل تبادر إلى إطلاق إنذارات مستخدمة "اللجنة" كقناة اتصال، إن لم يعمد الجيش اللبناني بالرد الفوري أو التحرك، كانت إسرائيل تبادر إلى القصف بشكل مباشر.

وبالرغم من أن العدو الصهيوني يقوم حين يشاء بقصف مناطق ومنشآت وبنى تحتية لحزب الله بحسب إدعاءاته في جنوب منطقة نهر الليطاني، وعلى إمتداد المساحة الجغرافية للبنان سواء في بيروت-الضاحية الجنوبية، أو البقاع والهرملة (أكثر من 500 غارة جوية من دون الرجوع للجنة الميكانيزم بحجة التعامل الفوري وحرية الحركة الممنوحة له بفعل الاتفاق الجانبي بين الكيان وأمريكا)، من دون أن تطلب تفتيشاً مسبقاً لهذه الأماكن بحجة منعها لحزب الله من التعافي وإعادة بناء قدراته التسليحية تحت عنوان "إزالة التهديدات". إلا أن سياسة الجيش الإسرائيلي ومن خلفه حكومة العدو، إتجاه دور الجيش اللبناني في لجنة مراقبة وقف إطلاق النار (الميكانيزم)، من خلال طلباتها (التي يثبت دائماً فقدانها للجدوى والحقيقة، نماذج:

منطقة المريجة في الضاحية الجنوبية في 5-7-2025، بلدة يانوح في قضاء صور في 13-12-2025، وادي تولين في قضاء مرجعيون في 17-12-2025) القيام بالتفتيش لمواقع محددة وفي مناطق مختلفة، لا يمكن فهمها على أنها إختبار لفاعلية الجيش اللبناني، أو تعاون إيجابي منها، بل تتمحور حول التالي:

- 1- تثبيت مشروعية وحق إسرائيل في الطلب من الدولة اللبنانية والجيش اللبناني العمل وفق أجندتها الأمنية، وتبعاً لمخاوفها غير القانونية.
- 2- تثبيت مُستدام لحقها في الاعتراض والذهاب من منطلق "حرية الحركة" غير المنصوص عليها في نص القرار 1701، الذي شكّل القاعدة لوقف إطلاق النار في 27-11-2024، لإزالة أي تهديد حتى لو كان غير واقعي أو مجرد أنه مفترض.
- 3- ضرب سرديّة الجيش اللبناني بأنه أنهى "نزع السلاح" في منطقة جنوب نهر الليطاني وبالتالي التشكيك في مصداقيته وقدرته على إنجاز المهمة الموكلة إليه، مما قد يُستخدم كذريعة إضافية لتصعيد عسكري مُستدام، أو تصعيد عسكري حين تتوافر الظروف السياسية الملائمة له.
- 4- إعطاء إسرائيل لنفسها ذريعة "قانونية-قانون لجنة الميكانيزم": حكم القوي على الضعيف للتدخل لـ "نزع السلاح"، بسبب أن الجيش اللبناني غير قادر وغير فاعل في هذا الإتجاه.
- 5- تثبيت وتظهير أن عمل لجنة الميكانيزم والقوات الدولية هو تطبيق نزع سلاح حزب الله وليس فقط تطبيق وقف إطلاق النار الذي سيبقى بهذه الآلية مؤجلاً إلى حين إمضاء إسرائيل على أن "نزع السلاح" قد تم بالفعل سواءً في جنوب نهر الليطاني، أو على كل مساحة لبنان، وهذا يعد بالنسبة لها المدى الحيوي الإستراتيجي لفرض الشروط والإملاءات في ظل إستمرارها في الاعمال العدوانية، نائية بنفسها عن أي طلبات لبنانية للانسحاب من النقاط الثمانية التي إحتلتها، كورقة تفاوض ضاغطة على الترتيبات الأمنية التي تطالب بها.
- 6- جعل الجيش اللبناني ومن خلفه الدولة اللبنانية، تقوم بمهمة حماية إسرائيل وطمأنتها إتجاه أي تهديد مفترض في المستقبل، مما يشكّل تعمّداً في الإساءة للجيش وللدولة وتطويعها لتكون حرس حدود لها.
- 7- طلب توسيع عمليات التفتيش، حيث صاغت إسرائيل في شهر تشرين الأول (أكتوبر) 2025، طلباً عبر "لجنة الميكانيزم" للجيش اللبناني بأن يكون أكثر صرامة في تنفيذ حصر السلاح بما في ذلك تفتيش ممتلكات خاصة (منازل) في جنوب لبنان، بزعم أنها قد تحتوي على أسلحة أو مخابىء تابعة لحزب الله.

الجيش اللبناني: محاولة احتواء

مؤسسة الجيش اللبناني، التي تعمل وفقاً للقانون تحت سلطة الحكومة اللبنانية، وتنفذ السياسات الموضوعة من قبلها، قدمت برنامجها لتطبيق خطة "حصر السلاح" بيد الدولة، ضمن آلية تعتمد المراحل. تبدأ المرحلة الأولى منها في منطقة جنوب نهر الليطاني، على أن تنتهي في رأس سنة 2025، والتي يشترط أن يقابها انسحاب الاحتلال من الجنوب ووقف الاعتداءات.

حرص الجيش اللبناني على إحتواء الموقف السياسي الداخلي المتنازع عليه إتجاه التفريط بقوة لبنان المُقاومة من خلال خطة مرنة زمنياً ومكانياً، ومشروطة بتأمين المستلزمات اللوجستية والدعم ليستطيع مواصلة

القيام بمهمته، ومشروطة أيضاً ضمناً بأن تقوم قوات العدو بالانسحاب من الأراضي اللبنانية ووقف العدوان المستمر لها على لبنان.

وعليه، فإن الجيش اللبناني، يعمل على إحتواء مجمل الموقف من خلال:

- 1- المضي التدريجي المشروط بتنفيذ قرار الحكومة بحصر السلاح بيدها.
- 2- نزع الذرائع من العدو عبر إتمام مهمته في جنوب نهر الليطاني بحسب الموعد المقرر، ليكون خالي السلاح وتحت سلطة الشرعية اللبنانية ممثلة بقواها الامنية، التي تكون بذلك إستعدادت قرار "الحرب والسلام" ونفذت القرارات الدولية ذات الصلة، ورمي الكرة في ملعب الإحتلال.
- 3- إثبات أهليته وقدرته ودوره، متساهلاً -من دون سوء نية- عن ظهوره كمنقذ أمني للعدو. وذلك من خلال رفضه (حتى الآن) من دخول وتفتيش المنازل الخاصة، معتبراً أن هذا الأمر غير قانوني وغير مشمول بخطة "الحصر" المعتمدة
- 4- يعمل على عكس صورة أن إسرائيل لا تقدم "إثباتات ملموسة" بل مجرد إحدائيات، يظهر انها جوفاء.
- 5- التسويق لنفسه كمؤسسة ضامنة من أجل الإنتقال للحديث عن الإلتزامات المطلوب من الإحتلال القيام بها وفقاً لمندرجات القرار 1701. وكذلك لدعم موقف الحكومة السياسي في المحافل الدولية وداخل "لجنة الميكانيزم"، وأيضاً لعكس صورة إيجابية تمهيداً لمؤتمرات الدعم للبنان وتمويل الجيش الموعودة (وكانت خطوته في الجولة التي أقامها للبعثات الدبلوماسية في منطقة جنوب نهر الليطاني تصب في هذا الإتجاه).